على ترتيب ما وقع في الاصل ليسهل مراجعتها ان شاء الله تعالى من كتاب
الطهارة الحديث الاول قال الدارقطني اخرج البخاري عن ابي نعيم عن زهير
عن ابي اسحق قال ليس ابو عبيدة ذكره ولكن عبد الرحمن بن الاسود عن ابيه عن عبد الله
قال اتيت النبي صلى الله عليه وسلم بحجرين وروثة الحديث في الاستنجاء قال وقال
ابرهيم بن يوسف عن ابيه عن ابي اسحق حدثني عبد الرحمن بن الاسود عن ابيه بهذا
انتهى ثم ساق الدارقطني وجوه الاختلاف فيه على ابي اسحق فمنها رواية اسرائيل عنه
عن ابي عبيدة عن ابيه ومنها رواية ابن مغول وغيره عنه عن الاسود عن ابيه عن
عبد الله من غير ذكر عبد الرحمن ومنها رواية زكريا بن ابي زائدة عنه عن عبد الرحمن
بن يزيد عن الاسود ومنها رواية معمر عنه عن علقمة عن عبد الله ومنها
رواية يونس بن ابي اسحق عن ابيه عن ابي الاحوص عن عبد الله قال الدارقطني واحسنها
سياقا الطريق الاولى التي اخرجها البخاري لكن في النفس منه شي لكثرة الاختلاف فيه
على ابي اسحق انتهى واخرج الترمذي في جامعه حديث اسرائيل المذكور وحكى
بعض الخلاف فيه ثم قال هذا حديث فيه اضطراب وسالت عبد الله بن عبد الرحمن
يعني الدارمي عنه فلم يقض فيه بشي وسالت محمدا يعني البخاري عنه فلم يقض فيه بشي
وكانه راى حديث زهير اشبه ووضعه في الجامع قال الترمذي والاصح عندي حديث
اسرائيل وقد تابعه قيس بن الربيع قال الترمذي وزهير انما سمع من ابي اسحق باخره
انتهى وحكى ابن ابي حاتم عن ابيه وابي زرعة انهما رجحا رواية اسرائيل فكان الترمذي
تبعهما في ذلك والذي يظهر ان الذي رجحه البخاري هو الارجح وبيان ذلك
ان مجموع كلام هولاء الائمة مشعر بان الراجح على الروايات كلها اما طريق
اسرائيل وهي عن ابي عبيدة عن ابيه فيكون الاسناد منقطعا او رواية زهير
وهي عن عبد الرحمن بن الاسود عن ابيه عن ابن مسعود فيكون متصلا وهو
تصرف صحيح لان الاسانيد فيه الى زهير والى اسرائيل اثبت من بقية الاسانيد
واذا تقرر ذلك كان دعوى الاضطراب في هذا الحديث منتفية لان الاختلاف
على الحفاظ في الحديث لا يوجب ان يكون مضطربا الا بشرطين احدهما
استواء وجوه الاختلاف فمتى رجح احد الاقوال قدم ولا يعل الصحيح بالمرجوح
ثانيهما مع الاستواء ان يتعذر الجمع على قواعد المحدثين او يغلب على الظن
ان ذلك الحافظ لم يضبط ذلك الحديث بعينه فحينئذ يحكم على تلك
الرواية وحدها بالاضطراب ويتوقف على الحكم بصحة ذلك الحديث
لذلك وهنا يظهر عدم استواء وجوه الاختلاف على ابي اسحق فيه لان

الروايات

الروايات المختلفة عنه لا يخلو اسناد منها من مقال غير الطريقين المقدم
ذكرهما عن زهير وعن اسرائيل مع انه يمكن رد اكثر الطرق الى رواية زهير
والذي يظهر بعد ذلك تقديم رواية زهير لان يوسف بن اسحق بن ابي اسحق
قد تابع زهيرا وقد رواه الطبراني في المعجم الكبير من رواية يحيى بن ابي زائدة
عن ابيه عن ابي اسحق كرواية زهير ورواه ابو بكر بن ابي شيبة في مصنفه
من طريق ليث بن ابي سليم عن عبد الرحمن بن الاسود عن ابيه عن ابن
مسعود كرواية زهير عن ابي اسحق وليث وان كان ضعيف الحفظ فانه
يعتبر به ويستشهد فيعرف ان له من رواية عبد الرحمن بن الاسود عن
ابيه اصلا ثم ان ظاهر سياق زهير يشعر بان ابا اسحق كان يرويه اولا
عن ابي عبيدة عن ابيه ثم رجع عن ذلك وصيره عن عبد الرحمن بن الاسود
عن ابيه فهذا صريح في ان ابا اسحق كان مستحضرا للسندين جميعا عند
ارادة التحديث ثم اختار طريق عبد الرحمن واضرب عن طريق ابي عبيدة فاما
ان يكون تذكر انه لم يسمعه من ابي عبيدة او كان سمعه منه وحدث به عنه
ثم عرف ان ابا عبيدة لم يسمع من ابيه فيكون الاسناد منقطعا فاعلم ان
عنده فيه اسنادا متصلا او كان حدث به عن ابي عبيدة مدلسا له ولم يكن
سمعه منه فان قيل اذا كان ابو اسحق عندكم مدلسا فلم تحكمون لطريق
عبد الرحمن بن الاسود بالاتصال مع امكان ان يكون دلسه عنه ايضا وقد
صرح بذلك ابو ايوب سليمان بن داود الشاذكوني فيما حكاه الحاكم
في علوم الحديث عنه قال في قول ابي اسحق ليس ابو عبيدة ذكره ولكن
عبد الرحمن عن ابيه ولم يقل حدثني عبد الرحمن واوهم انه سمعه منه تدليس
اعجب من هذا انتهى كلامه والجواب ان هذا هو السبب الحامل لسيا ق
البخاري للطريق الثانية عن ابرهيم بن يوسف بن اسحق بن ابي اسحق التي
قال فيها ابو اسحق حدثني عبد الرحمن وانتفت ريبة التدليس عن ابي اسحق
في هذا الحديث وبين حفيده عنه انه صرح عن عبد الرحمن بالتحديث
ويتايد ذلك بان الاسماعيلي لما اخرج هذا الحديث في مستخرجه على
الصحيح من طريق يحيى بن سعيد القطان عن زهير استدل بذلك على
ان هذا مما لم يدلس فيه ابو اسحق قال لان يحيى بن سعيد لا يرضى ان ياخذ عن
زهير ما ليس بسماع لشيخه وكانه عرف هذا بالاستقراء من حال يحيى والله
اعلم واذا تقرر ذلك لم يبق لدعوى التعليل عليه مجال لان روايتي اسرائيل

Copyright © King Saud University